المقدمة:

توصف علاقة الأنظمة العربية بشعوبها بأنها تتسم خدمات حكومية مقابل القبول الشعبي. وكهذا دأب الحكام في هذه المنطقة على تقديم الوظائف والخدمات في مقابل الولاء، وحتى التنازل عن بعض الحقوق والحريات. وقد أدت التغيرات في السبع سنوات الماضية إلى تغيير فهم الفرد لطبيعة هذه العلاقة وتطلعاته منها. وقد تغيرت عنده التوازنات بين مكونات هذه العلاقة.

وقد كسر العديد من المواطنين حاجز الصمت عند فشل بعض الحكومات الالتزام بما يترتب عليهم بموجب هذا العقد. وقد كان من أسباب اندلاع ما يسمى ب"الربيع العربي" عام 2011 الحاجة إلى تعديل طبيعة هذا العقد بين الحاكم والمحكوم، حيث تكاد المنطقة تفتقر إلى حوكمة فعالة. ومما يمنع النمو الاقتصادي في المنطقة العطالة وخاصة بين شبابها. ويواصل المواطنون بمختلف أطيافهم إلى المطالبة بعناصر الحوكمة الفعالة مثل: الحريات، المشاركة في اتخاذ القرارات. وسيساعد تحسين هذه العناصؤ إلى تهدئة التوتر

# التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل

تتناقص الحريات المدنية في المنطقة. فحسب بيانات منظمة فريدم هاوس فإن 71% من الدول العربية ليست، وفي تصنيفات حرية الصحافة والانترنت فإنه لاتوجد دولة عربية حرة. يعتبر الناشطون اليائسون في هذه المنطقة عام 2011 مجرد لحظة عابرة مؤقتة. ومت حصل من قمع في تلك البلدان الثائرة أدى إلى صعوبة اندماج المواطنين سياسيا. ونتيجة لذلك بدأت تتزايد قناعة المواطنين بعدم مصداقية وجدوى وسائل المشاركة السياسية التقليدية مما أضعف علاقة المواطن بالدولة. فحسب مسح الباروميتر العربي فإن ثقة المواطنين العرب بمؤسسات الدولة قد نزلت إلى أقل مستوياتها. فلا غرابة إذن في عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية حين انخرط المواطنون في هذه البلدان في منظمات المجتمع المدني بدلا عن المشاركة في الأحزاب السياسية. ولا زال البعض يرى بصيص أمل عن طريق المشاركة في صنع القرار عن طريق خيارات تقليدية.

## حريات منقوصة

تبدي بعض الحكومات عدم تتسامح مع حق التجمع. فعلى سبيل المثال قد لجأت الحكومة في مصر إلى القمع الوحشي التي راح ضحيتها الآلاف. وحسب التقارير، فإنه قد مورست أساليب تعذيب وحشية في حق المعتقلين.

والصحفيون في العالم العربي عرضة للهجوم أو المضايقات والتقييد ميدانيا والكترونيا، كما يحصل في بعض البلاد الأخرى. ونتيجة لذلك فقد أوجدت الشعوب وسائل إعلامية بديلة لنشر المعلومات ومشاركتها. ووسائل التواصل ليست بديلا عن حرية الصحافة إلا أنها أصحبت تلعب دورا مهما ومطلوبا. فقد ساهمت حملات مواقع التواصل في العديد من الاصلاحات في بلدان عدة مثل: رفع قيود قيادة المرأة للسيارة في المملكة العربية السعودية.

النشاط السياسي والمشاركة السياسية

نتيجة ل ازدراء المواطنين للسياسيين وفقدان الثقة بالأحزاب والطبقة السياسية فقد شارك المقترعون بنسب منخفضة في مختلف الاقتراعات. ويعزى بعض ذلك إلى خيبة الأمل التي يشعر بها النساء والشباب. فحتى تونس، التي كانت المطالبة فيها من قبل اليعض أن تكون قوائم المرشحين في الأحزاب بالمناصفة بين الجنسين، لا زال فيها هذا الشعور قائما. عدم وجود قوى سياسية بديلة يفاقم من مشكلة عدم ثقة المواطن بالمؤسسات ويضعفها. ولا تزال المجتمعات تحاول أن توجد بديلا يمكن أن يسد هذه الفوهة والفراغ. وعجز الأحزاب السياسية عن الدفاع عن حرية التعبير يقود المواطنين إلى الابتعاد والبحث عن طرائق بديلة غير رسمية مثل المظاهرات والعصيان المدني، وجعلهم يركزون على الحوكمة الخدمية على المستوى المحلي، كما أدى تقويض الديموقراطيات إلى عدم المطالبة بإصلاحات ديموقراطية بل الاكتفاء بمطالب بسيطة.

أخذت الاحتجاجات تركز على موضوع محدد، فقحقق بعضهم نتائج ملموسة من هذه الاحتجاجات، وهذا أكد لهم فكرة العزوف عن المشاركة السياسية والذهاب إلى الاحتجاجات. وقد حصل ذلك في احتجاجات قرية الكامور في تونس، وفي لبنان والمغرب والجزائر.

الحلول المقترحة:

* على رواد المشهد السياسي في البلدان التي تتمتع فيها الحكومات المحلية بقدر من اللامركزية أن يقوموا بأداء مجهود أكبر لتحسين جودة الخدمات المقدمة.
* لوصول أكبر للجمهور، على الأحزاب السياسية أن يظافروا جهودهم مع المؤثرين المحليين في المجتمع المدني سويا؛ ليتعزز الانتشار المحلي وتتطور الحوكمة المحلية.
* الحوارات الوطنية هي آلية من آليات التشاور ويمكن للدول الاستفادة منها لأخذ آراء المواطنين وإشراكهم في عملية صنع القرار.
* على المجتمع الدولي أن يلعب دورا في مساندة وسائل الاعلام المحلية في مكافحة القمع والاستبداد، كما ينبغي له أن يساعد الإعلام المحلي في بناء القدرات والامكانيات.

# فعالية الحكومة

الحكومات غالبا لا تبحث عن حلول جذرية لمشاكل الخدمات التي تواجهها.

في عام 2011 انتهجت الامارات العربية المتحدة نهج تقييم المراتب وذلك في سبيل تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة. وبعض الحكومات الغنية الأخرى لا ترى بأن فعالية الحكومة لا علاقة لها بمستوى الموارد.

## تحديات تزويد الخدمات

بالرغم من تمكن بعض الحكومات من القضاء على بعض الأمراض وتخفيض معدلات الوفيات المرتفعة للأمهات والرضع، إلا أن المواطنين ما زالوا يشعرون بأن هناك تقصيرا من الحكومات في القطاع الصحي.

حاولت حكومات المغرب والاردن تحسين الخدمات المقدمة. حيث تختلف جودة الخدمات المقدمة من حكومة المغرب على سبيل المثال من إقليم لآخر.

تعول حكومات مصر ولبنان على تخفيض المواطنين سقف توقعاتهم من الحكومات القائمة. فتدنت مؤشرات التنمية أعقاب ثورة 2011، فالبرغم من إعادة العسكر الاستقرار إلى البلاد إلا أنه فشلوا في توفير الخدمات الأخرى. حيث يعتقد البعض أن حكومة السيسي خفضت توقعات الشعب من السعي إلى الحوكمة الرشيدة إلى مجرد السعي حول الأمن والاستقرار متذرعين بالتحديات الأمنية الكبرى.

ويفضل المواطنون في لبنان الأمن والتنيمة الاقتصادية على تزويد الخدمات، وتمنع المحسوبية والفساد من تطوير أداء الحكومة.

هناك فوهة متسعة بين وعود الحكومات وما تقدمه في أرض الواقع، وصبر المواطنين آخذ بالنفاد. وقد يدفع انقطاع الكهرباء في المناطق أغلب المصريين إلى التسيس. والجماهير إذ ترى الحكومة عاجزة عن تقديم الخدمات فإنها تنتهج أسلوبا راديكاليا في التغيير.

## كيفية استجابة الحكومات

ترفع الحكومات شعار اللامركزية كحل لتقديم خدمات حكومية أرقى. في أثناء ما تغيب السياسية لتفويض حقيقي.

والحل الآخر الذي ترفعه الحكومات هو الرقمنة للحد من الفساد وتطوير فعالية الحكومات.

وهذه الحلول ليست حلول جذرية إذ تغيب المساءلة، وتستخدم حكومات مواردها المالية لتخدير الناس. وبالرغم من تقديم هذه الحكومات لرؤى مختلفة للتطوير إلا أنها تشهد عدم وجود عدالة في توزيع الثروة، مما يؤدي إلى سخط شعبي، إذ تفضل الشعوب المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار وليس مجرد تقديم الخدمات.

الحلول المقترحة

* يمكن للامركزية الحقيقية أن تحسن أداء الحكومات محليا، وتجهيز المحليات بالمخصصات التنافسية يسمح بقدر كبير من التنمية المستدامة؛ لشعور السكان بالمسؤولية.
* انتهاج نظام المكافآت الفعال.
* برامج التمييز الايجابي.
* توصيل المساعدات من المنظمات الغير حكومية إلى القنوات المحلية دون وسيط.

# الرقابة على الفساد

للفساد عواقب وخيمة على الحكومات والمواطنين سواء. ويمثل الفساد حسب رأي الشارع أحد أكير ثلاثة قضايا ملحة. ويجمع المواطتون على أهمية مكافحة الفساد بالرغم من فشل الجهود القائمة.

فأصبح الفساد نظاما مستقلا بذاته ومن خصائص الأنظمة الحاكمة، والمحاربة الفعالة للفساد تستلزم تغييرا حقيقيا في البيئة السياسية التي ينشأ فيها الفساد.

أحد مكامن قوى الفساد في الدول العربية يكمن في تشغيل قطاعات عامة ضعيفة وفي الدول النفطية من توزيع الريع والمحسوبيات.

# مُضْمَرات الفساد

للفساد فاتورة باهظة إذ يشوه التنمية ويقتل الابداع والابتكار، ويدمر بيئة الاقتصاد والاستثمار، وهذا أمر مثير للقلق خاصة في البلدان التي تعتمد على مصادر ناضبة. ويؤدي الفساد إلى تقليل جودة المؤسسات الحكومية.

# الحلول المقترحة

* وجود إطار قانوني محكم وإجراءات شفافة وواضحة.
* إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.
* رقمنة العمليات البيروقراطية الإدارية.
* الضغط على الحكومات لاستئصال الفساد.

# الخاتمة

يحتاج العالم العربي بما يواجهه من تحدبات في مرحلة ما بعد الربيع العربي، إلى اعادة تعريف طبيعة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم. وحتى ينعم العالم العربي بالاستقرار لابد أن تتم معالجة ثلاث قضايا رئيسية وهي: النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار والتزويد الفعال للخدمات، ومكافحة الفساد. وليس هناك حل سريع لهذه المشكلات. وينبغي للمجتمعات المحلية أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني في سبيل مكافخة الفساد وتحسين جودة الحياة.

رأيي الشخصي:

لم أتمكن من إتمام هذا الجزء لحدوث حالة وفاة عند أحد أفراد العائلة واتشغالي بإجراءات الدفن والتعزية.